انعكاسات التكوين الثقافي لقادة حزب العدالة والتنمية على أداء السياسة الخارجية التركية منذ عام ٢٠٠٢

The implications of the cultural formation of AKP leaders on the performance of Turkish foreign policy since 2002

منة الله محمود محمد عبدالمجيد

معيدة بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

محمد نور البصراتي

أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية السياسة والاقتصاد لشئون التعليم والطلاب – جامعة بني سويف

أسامة فاروق مخيمر

أستاذ العلوم السياسية المساعد ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢، كان الحزب بحاجة إلى بناء جسور الثقة بين المواطنين الأتراك عبر تصوير حزبه كحزب وسطي محافظ وجديد، يختلف عن ماضيه الإسلامي، كما يختلف عن غيره من الأحزاب المنافسة من نفس الطيف السياسي، لذلك ابتعد حزب العدالة والتنمية عن صوغ الهوية الإسلامية كأساس لسياسة خارجية قائمة على المناهضة والعداء للغرب، بدلاً من ذلك اتجه نحو سياسة خارجية منفتحة على المستوى الإقليمي والدولي. فكان من أهم ركائز تحول السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، ما شهدته هذه السياسة من تغيرات بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان، فمع تعزيز قدرته العسكرية والاقتصادية والإدارية والسياسية، خضعت السياسة الخارجية التركية إلى إعادة هيكلة في توجهاتها المختلفة على المستوى الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: التكوين الثقافي– حزب العدالة والتنمية– السياسة الخارجية التركية.

Abstract:

After the AKP came to power in 2002, the party needed to build confidence among Turkish citizens by portraying the party as a new, centrist conservative party, different from its Islamic past as well as from other rival parties of the same political spectrum. So the AKP moved away from formulating Islamic identity as the basis for an anti-

Western foreign policy, instead moving towards an open regional and international foreign policy. A major pillar of Turkey's foreign policy transformation under the AKP has been its changes under President Recep Tayyip Erdogan. As his military, economic, administrative, and political capacity has been strengthened, Turkish foreign policy has undergone regional and international restructuring.
Keywords: Cultural formation- Justice and Development Party - Turkish foreign policy.

مقدمة

تسعى حكومة حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢، إلى إعادة تعريف مكانتها على الساحة الإقليمية والدولية بما يتناسب مع أهمية موقعها الاستراتيجي وإمكانياتها المختلفة، فضلاً عن إرثها التاريخي والثقافي الذي ورثته عن الإمبراطورية العثمانية، فبدلاً من التركيز على العلاقات مع الغرب والعداء مع العالم الإسلامي الذي قامت عليه العلمانية الأتاتوركية، قامت السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية على استراتيجية متعددة الأبعاد تنطلق من مركزية تركيا كدولة محورية جيوسياسياً، والانفتاح على كل مناطق العالم.

فقد تسلم قيادة الدولة نخبة سياسية تدرك جيداً أهمية الثراء التاريخي والعمق الاستراتيجي للدولة، وجاءت توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة في إطار عملية إعادة البناء التي تبناها حزب العدالة والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي قامت على الأساس النظري الذي وضعه الجديدة مهندس السياسة الخارجية التركية، أحمد داوود أوغلو، ممثلاً في السياسة الخارجية متعددة الأبعاد التي تقوم على مفاهيم العمق الاستراتيجي وتصفير المشكلات، فكانت نظرياته الجزء الملهم لسياسة الرئيس التركي لأردوغان على المستويات الإقليمية والدولية.

المشكلة البحثية

تسعى تركيا منذ تولى حزب العدالة والتنمية للحكم في ٢٠٠٢ إلي تحقيق طموحاتها في لعب دور فاعل للنهوض بالدولة التركية على الساحة الإقليمية والدولية، وقد أثر العامل الثقافي على توجهات السياسة الخارجية التركية على مدار فترات الحكم المختلفة ما بين سياسة تصفير المشكلات والقوة الناعمة التي نادى بها أوغلو وناقشها في كتابه "العمق الاستراتيجي"، وبين رؤى وتوجهات السياسة الخارجية في عهد أردوغان وأفكاره فيها، ومن هنا جاءت الدراسة

لتوضيح انعكاس التوجهات الثقافية لحزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية بعد عام ٢٠٠٢، على هذا الأساس تثير الإشكالية سؤالاً بحثياً رئيسياً يتمثل في:

" إلى أي مدى انعكس التكوين الثقافي لقادة حزب العدالة والتنمية على أداء السياسة الخارجية التركية منذ صعوده إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢؟"، والذي يندرج منه مجموعة من الأسئلة الفرعية تتضمن:

١- ما هي التوجهات والمبادئ التي قام عليها حزب العدالة والتنمية؟

٢- ما هي المبادئ التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية؟

٣- كيف أثر العامل الثقافي لقادة حزب العدالة والتنمية على توجيه السياسة الخارجية التركية؟

٤- ما مدى التطور الذي شهدته السياسة الخارجية التركية على المستوى الإقليمي والدولي بعد عام ٢٠٠٢؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما تتناوله من بحث وتحليل لتصاعد دور تركيا تحت قيادة حزب العدالة والتنمية ومدى تأثير العامل الثقافي على توجهات السياسة الخارجية التركية، فمع صعود الحزب للحكم تغيرت السياسة الخارجية ومبادئها وتوجهاتها وفقاً لرؤى وأيديولوجيات الحزب الحاكم، والذي يمثله الرئيس التركي أردوغان، ولاقت قبول الشعب التركي الذى وقف إلى جانب القيادة في الانتخابات النيابية وكذلك التصدي للانقلابات العسكرية، فبدلاً من تبني سياسة التوجه نحو الغرب أصبحت السياسة الخارجية التركية تستهدف دول الجوار الإقليمي والغرب معاً، وفقاً لمصلحة الدولة التركية.

المنهج المستخدم:

تقوم الدراسة على استخدام المناهج التالية:

١- اقتراب الثقافة السياسية:

تعتمد الدراسة على اقتراب الثقافة السياسية لسيدني فيربا وغابريال ألموند، والذي ترتكز مقولاته على أن؛ القيم والمعتقدات هي عوامل مهمة في تحديد كيفية تصرف الأفراد وتوجهاتهم إزاء النظام السياسي، الهوية والانتماءات الحزبية تؤثر على السلوك التصويتي والانتخابي للمواطنين، وأن الثقافة السياسية للمجتمع هي نتاج التنشئة السياسية والقيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة، وهى انعكاس لنوعية التنشئة السياسية التي يتعرض لها أفراد المجتمع[١]، ويمكن تطبيق هذا الاقتراب على الدراسة من خلال الوقوف على

تأثير التوجهات الثقافية لحزب العدالة والتنمية وقطبيه؛ رجب طيب أردوغان و أحمد داوود أوغلو، على توجهات السياسة الخارجية التركية على المستوى الإقليمي والدولي.

٢-منهج تحليل النظم:

وقد عرف ديفيد إيستون النظام السياسي على أنه "التفاعلات التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، أي بتوزيع الموارد بموجب قرارات ينصاع لها الأفراد"، وقدم إطاراً لتحليل النظام السياسي يري فيه أنها عملية ديناميكية تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات في دائرة متكاملة من التفاعلات[٢]، ويمكن تطبيق هذا المنهج على الدراسة من خلال اعتبار أن المدخلات هي صعود حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في تركيا وما ترتب عليه من مطالب للجماهير أو الحكام ومساندة الجماهير للحاكم، نتج عنها المخرجات التي تمثلت في السياسة الخارجية التركية للحزب في فترات الحكم المختلفة عَبر التغذية العكسية التي تتمثل في العامل الثقافي للنخبة السياسية ومدى ترجمتها لمطالب الشعب وفقاً لقيم وسلوك وثقافة الحاكم.

تقسيم الدراسة

- المبحث الأول: توجهات ومبادئ حزب العدالة والتنمية.
- المبحث الثاني: العامل الثقافي لقادة حزب العدالة والتنمية.
- المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠٠٢.
- النتائج

المبحث الأول

توجهات ومبادئ حزب العدالة والتنمية

أولاً: نشأة حزب العدالة والتنمية:

لقد شهد النظام السياسي التركي مطلع الثمانينات الحضور السياسي للأحزاب السياسية الإسلامية ممثلة في حزب الرفاه، والذي فاز بالانتخابات البلدية عام ١٩٩٤م في أكثر من أربعمائة بلدية، ثم فاز بالانتخابات التشريعية بعدها بعام بمعدل ١٥٨ مقعد لعام ١٩٩٥، وشارك نجم الدين أربكان، رئيس الحزب، في تشكيل الحكومة وترأسها، فتخوف مجلس الأمن القومي التركي من صعود الحزب وتهديده لأسس العلمانية في الدولة، وهي القيمة الأساسية للجمهورية، ومع وجود تهديدات بالانقلاب العسكري على أربكان فقام بتقديم استقالته، وصدر قرار من المحكمة

الدستورية بحل حزب الرفاه في يناير ١٩٩٨، وكبديل عنه أسس أربكان حزب الفضيلة في ١٧ ديسمبر ١٩٩٧، حتى تم إيقافه للسبب نفسه في يونيو ٢٠٠١[٣].

لقد كان معظم مؤسسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه، حيث حاولوا كإصلاحيين تغيير سياسة أربكان وأسلوبه في قيادة الحزب والتعامل مع الدولة في كل موقف على أساس ديني، على الرغم من أنهم في بلد علماني معظم سكانه مسلمون والكثير منهم محافظون ولهم ثقافتهم الإسلامية، وأن الحياة السياسية تغيرت لذلك كان الحل الأمثل هو الانقطاع عن الماضي وتكوين حزب جديد لا يقوم على الأساس الديني مثلما فعل حزب السعادة.

وبدأت قيادة الحزب في التركيز على الواقع التركي العلماني وإدراك أنه لا يوجد جدوى في استمرار تحدى المؤسسة الحاكمة، خاصةً بعد حل الحزب، وبدأت آراء الأعضاء داخل الحزب تنادي بوجوب التغيير بهدف البقاء على الخريطة السياسية التركية، وأن الحل الأمثل لاستمرار الحزب هو تقديم الحزب بشكل مختلف يتضمن طروحات جديدة، وقبل صدور قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الفضيلة كان الجناح الإصلاحي يستعد للإعلان عن تأسيس حزب العدالة والتنمية تحت قيادة رجب طيب أردوغان[٤].

جاء حزب العدالة والتنمية في ظل مرحلة شهدت أعلى فترات التوتر بين الإسلاميين والنظام، وكانت أولها المؤسسة العسكرية، حيث تعرض أردوغان لمجموعة من الإجراءات القضائية الصادرة من محكمة أمن الدولة في ١٩٩٨ وانتهت بسجنه، ولكن تلك الظروف لم توقف الطموحات السياسية لأردوغان ولكنها نبهته إلى صعوبة الاستمرار على نفس النهج الذي كان يتبعه أربكان، فاستغل أردوغان فرصة حظر حزب الفضيلة لينشق مع عدد من الأعضاء وقاموا بتشكيل حزب العدالة والتنمية[٥].

فبعد حل حزبي الرفاه والفضيلة، انقسم الإسلاميون إلى تقليديين ومجددين؛ فقام التقليديون بتأسيس حزب السعادة بزعامة أربكان، أما المجددون فأسسوا حزب العدالة والتنمية[٦]، حيث تأسس الحزب علي يد مجموعة من الأعضاء المنشقين من حزب الفضيلة التركي مثل؛ أردوغان وبولنت أرينك وعبد الله غول، وحزب الوطن الأم المحافظ مثل جميل جيجك وعبد القادر أكسو، وبعض الأعضاء من حزب الطريق القويم، بالإضافة إلى مشاركة بعض الأعضاء المستقلين، وذلك تحت زعامة رجب طيب أردوغان في ١٧ أغسطس ٢٠٠١[٧].

وبعد تأسيس حزب السعادة في ١٤ يونيو ٢٠٠١ حصل أردوغان على ترخيص إنشاء حزب العدالة والتنمية ليصبح الحزب رقم ٣٩ في تركيا، واعتبره أردوغان وريثاً لحزب العدالة الليبرالي الذي زعمه عدنان مندريس وأنه ليس وريثاً

لأي حزب إسلامي آخر، وأكد زعماء الحزب على أنهم سيركزون على الأفكار والآراء التي تحقق التنمية الوطنية خاصةً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها تركيا حينها[٨].

وقد أُطلق عليهم اسم "الإسلاميون الجدد" نظراً لحملهم لأفكار جديدة تقوم على تغليب الجماعة على الشريعة في تحقيق النهضة، وعلى مبدأ التفاوض والحوار والوصول إلى الحلول الوسيطة كأفضل نهج للحكم، فأعلنوا أنهم لا يرغبون في خلق كمالية جديدة بثوب إسلامي، وأنهم يفضلون العمل على أساس واقعي وليس مثالي كالذي اعتمده الإسلاميين المحافظين[٩].

ومع توحيد الفكر تم جمع ٧١ توقيع على عريضة إنشاء حزب العدالة والتنمية، ثم انضم إليهم ٥٣ عضواً من نواب حزب الشعب، لصبح بذلك عدد المؤسسين ١٢٤ عضواً، وكان القانون الداخلي للحزب هو أحد المزايا التي ميزت الحزب عن باقي الأحزاب والكيانات السياسية الأخرى، والذي نص على تحديد مدة النائب البرلماني بما لا يزيد عن ٣ دورات وألا يرأس الحزب شخص أكثر من ٥ دورات[١٠]، علماً بأن شعار الحزب هو مصباح قاعدته أو إطاره أسودان، ويخرج منه ضوء أصفر، يراه مؤسسو الحزب على أنه إشارة للإثارة والاستنارة[١١].

ثانياً: فلسفة ومبادئ الحزب:

كانت طبيعة الحزب التكوينية عبارة عن تركيبة سياسية واجتماعية جديدة، فهي ليست علمانية تمثل يمين الوسط مثل حزب "الوطن الأم" أو "حزب الطريق القويم"، ولا إسلامية بالمعني الذي تناوله حزب الرفاه، ولا هي كمالية تمثل يسار الوسط التركي، انضم لها أعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط مثل؛ حزب الوطن الأم، وحزب الطريق القويم، وشرائح من التكنوقراط، وخريجي الجامعات، والأدباء، والبيروقراطيين والمهنيين، إضافةً إلى البرجوازية الوسطي والصغيرة، سواء في إسطنبول والمدن الكبرى أو في الأناضول حيث القاعدة الأساسية للمسلمين، بالإضافة إلى عدد من الممثلين والفنانين والصحفيين[١٢].

فكان الحزب عبارة عن تركيبة جديدة من الإسلامية واليسارية واليمنية، عُرفت باسم الديمقراطية المحافظة وهي عبارة عن نظام سياسي واجتماعي توفيقي، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب آخر، فهي لا تقبل الجديد ولا ترفض القديم، وتقوم على احترام الآخر وخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية عرقية أو أيدولوجية أو دينية واحدة وتلغي ما دون سواها، تحدد دور الدولة

يجب أن يتوقف عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات وتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار[١٣].

على الرغم من اختلاف أيدولوجية الأعضاء المكونين للحزب إلا أنهم اتفقوا في آراؤهم على وضع سياسات تساعد تركيا على الخروج من الوضع المتردي إلى مجتمع ذي اقتصاد مزدهر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم مبادئ الديمقراطية وغيرها، دون الإخلال بمبادئ العلمانية أو الاصطدام مع المؤسسة العسكرية، حتى أن أحد أعضاء الحزب قد أقر أن حزب العدالة والتنمية قد جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية، وبالتالي فهو يمثل كافة الاتجاهات الليبرالية ويحتوي كافة فئات الشعب[١٤].

وكانت تصريحات الحزب بعد تبنيه للإصلاح كلها مؤكدة أن الحزب لن يكون إسلامياً، وأن العلمانية لا تعني معاداة الدين، فكان يسعى الحزب منذ تأسيسه إلى التأكيد على المحافظة، وتمثيله لمختلف شرائح المجتمع التركي والتزامه بالنظام العلماني ولكن وفق تصور خاص، إذ بيّن أردوغان تصور حزبه لمفهوم العلمانية في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر التأسيسي للحزب قائلاً: "إن العلمانية تعني حياد الدولة إزاء الدين والمعتقد، وهي ليست علمانية رجعية وإنما علمانية تقدمية تؤمن استقلال الفرد بمعتقداته الدينية وهي الأساس المعتمد في السلم الاجتماعي"[١٥].

أما عن العلاقات مع دول الجوار فقد تبني الحزب مجموعة من السياسات المتنوعة منها؛ سياسة العمق الاستراتيجي، البعد، وسياسة التصفير، فاتباع الحزب سياسة تصفير المشكلات، أي إلغائها مع معظم الدول الجيران، قد لاقت نجاحاً ملحوظاً ظهر في إقامة علاقات وثيقة مع بعض الدول منها إيران وبلغاريا وصربيا وروسيا، بالإضافة إلى إقامة مجلس للتعاون الاستراتيجي مع العراق وسوريا، فضلاً عن تبني مبدأ الدبلوماسية الاستباقية في حل المشكلات لدول الجوار أي نجحت كوسيط لحل تلك المشكلات[١٦].

لم يقتصر اهتمام الحزب على تحسين وإقامة علاقات استراتيجية مع دول الجوار الجغرافي فقط، بل عمل على مد نفوذه في مختلف المناطق الحيوية في العالم، حتى أنه تم إعلان عام ٢٠٠٥ على أنه عام أفريقيا، وعام ٢٠٠٧ لأمريكا اللاتينية من قِبل وزارة الخارجية التركية، الأمر الذي جعل تركيا تتمتع بمكانة مؤثرة في المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية، وأن تكون هناك علاقات قوية سياسية واقتصادية بين تركيا وتلك الدول[١٧].

المبحث الثاني

العامل الثقافي لقادة حزب العدالة والتنمية

من الضروري الوقوف على العامل الثقافي للعنصر القيادي في حزب العدالة والتنمية كظاهرة جديدة لم تألفها تركيا من قبل، من خلال التركيز على التوجهات الثقافية لمؤسس الحزب، رجب طيب أردوغان، أولاً، لأنه كافح سنوات من أجل بلوغ أهدافه التي أصبحت فيما بعد أهداف الحزب الذي أنشأه، كما وُضعت كميثاق للحزب بعد ذلك، وكذلك الوقوف على إسهامات أحمد داوود أوغلو، كأحد أعضاء الحزب، في وضع الأسس النظرية التي قامت عليها السياسة الخارجية التركية.

أولاً: الرئيس التركي رجب طيب أردوغان:

أ- العوامل المؤثرة في تكوين الخلفية الثقافية لأردوغان:

١. **العوامل الاجتماعية والدينية:** أهم ما يميز حياة أردوغان الثقافية، أنه عاش في بيئة غلب عليها الطابع الديني في نطاق ضيق ألا وهي أسرته، حيث انتمى أردوغان إلى عائلة متدينة كان اهتمامها أن ينشأ ابنها متديناً محافظاً، فالتحق بثانوية الأئمة والخطباء والتي كان يميزها أنها تجمع بين العلوم العصرية والعلوم الدينية وأنهاها بتفوق عام ١٩٧٣، وتولى رجب طيب أردوغان دوراً بارزاً في المنظمة الطلابية للاتحاد الوطني للطلبة الأتراك والمنظمات الشبابية سنة ١٩٧٦، وانتُخب رئيساً للمنظمة الشبابية لحزب السلامة الوطني بمنطقة "بايوغلو" التابعة لمدينة إسطنبول، وبقي في هذين المنصبين وغيرهما إلى عام ١٩٨٠[١٨].

٢. **الخبرة الحزبية:** لقد تأثر أردوغان بالخبرة الحزبية، فاستفاد من تجربتها للوصول إلى أهدافه وتجاوز العقبات التي تعرقلها، حيث كان عمله في البداية ضمن التيار الديني الذي مثله نجم الدين أربكان، فكان أردوغان عضواً في حزب السلامة الوطنية ثم حزب الرفاه والفضيلة الذي أسسهما أربكان، وتعرض أردوغان للسجن بتهمة الكراهية الدينية والمنع من العمل في الوظائف الحكومية عام ١٩٩٨، وبالتالي فتجربته الحزبية ساعدته على تلاشي الأخطاء التي وقع بها معلمه الأول نجم الدين أربكان، أما ثقافته الدينية جعلت عمله يتميز بالمصداقية والبعد الأخلاقي، وتعليمه الجامعي جعله أكثر دراية بالحياة العملية ومتطلبات الأفراد[١٩].

٣. **التاريخ التركي:** كان أردوغان دائم التأثر بالتاريخ التركي في خطاباته، فذكر في أحدها على سبيل المثال قائلاً: "إنني أتحدث بقوة استمدها من تاريخ أجدادي، ومن عادات الشعب التركي وتقاليده الراسخة من أكثر من ألف عام، فنحن نصنع التاريخ"، وقال في رده على هجوم إسرائيل على سفينة الحرية: "على إسرائيل أن تعلم أنني لست زعيم دولة عادية، بل إنني زعيم أحفاد العثمانيين"، كما يرى أردوغان أن الموقع الجغرافي لتركيا يحتم عليها القيام بدور إقليمي نشط في منطقتي الشرق الأوسط والبلقان، مبرراً ذلك بأن

التاريخ أكد استحالة تحقيق السلام والاستقرار العالمي ودعمه، من دون ضمان السلام والاستقرار بمنطقة البلقان ومنطقة الشرق الأوسط[٢٠].

ب- الفلسفة السياسية لأردوغان:

١. **طبيعة العملية السياسية:** رفض أردوغان الصراع القائم على أساس الهوية؛ الثقافية، التاريخية، الدينية، سواء داخل المجتمع أو الدولة، ويقترح أن الحل الأمثل هو العلمانية، ولكنها عند أردوغان تعني وقوف الدولة على مسافة متساوية من جميع الأديان، وأنها وسيلة للابتعاد عن الحروب الإثنية سواء داخل تركيا أو خارجها، وبالتالي، فقد أكد أردوغان على أن تحقيق السلام الاجتماعي، يتطلب إلى جانب العلمانية، الموازنة بين الحرية والأمن؛ وذلك ليتجنب تحول تركيا إلى دولة استبدادية غير ديمقراطية أو دولة فوضوية ينعدم فيها الأمن[٢١].

٢. **التفاؤل السياسي:** يُعد أردوغان من المتفائلين سياسياً فيما يتعلق بإمكانية تحقيق الكثير من الأهداف، ويتضح تفاؤله السياسي من المجهود الكبير الذي يبذله من أجل تحقيق أهداف صعبة من الداخل أو الخارج، ففي الداخل؛ عمل أردوغان عقب توليه رئاسة الحكومة على إنجاز إصلاحات من خلال إحلال الممارسات الديمقراطية وشفافية الإدارة والوقوف في وجه الفساد، وسعى إلى إيقاف التضخم المالي، فضلاً عن حذف ستة أصفار من الليرة التركية معيداً إليها اعتبارها السابق، أما خارجياً، فقد بذل أردوغان جهوداً كبيرة في ملف تركيا والاتحاد الأوروبي، وفي محاولات تسوية القضية القبرصية[٢٢].

٣. **النهج السياسي:** يُقدم أردوغان نفسه على أنه مسلماً ديمقراطياً ليبرالياً على المستويين الاقتصادي والسياسي، ومحافظاً على المستوى المجتمعي، ويؤكد أن حزبه لا يرتكز على أسس دينية ولا عرقية، ومتحرر من المقاربات الأيديولوجية، وهناك محدودية في التعبير عن تلك العقيدة، نظراً لكون أردوغان سياسياً معادياً للأيديولوجيا، ويتسم نسقه العقائدي بالمرونة والميل إلى البرجماتية، فالبراجماتي عموماً ليس مستعداً لقبول مخاطرات سياسية، فالدور الإقليمي التركي يقوم على اعتبارات ذاتية وموضوعية وليست على ارتباطات عقائدية[٢٣].

٤. **توقيت السلوك السياسي:** يؤكد أردوغان على أهمية استباق الأحداث لتحقيق الأهداف السياسية، وكذلك قدرة الحدث الاستباقي على تصحيح الخلل بين الشمال والجنوب قائلاً: "لأن تأثير العولمة يؤدي إلى إعادة توازن القوى، ولكن يظل العالم بحاجة إلى المزيد من العدالة والشفافية والشرعية، ومن المؤكد أن المشكلات العالمية في عصرنا تتطلب التعاون، والإدارة السياسية، والتضحية، فكنا حريصين على تبني سياسة تتسم باستباق الأحداث في إطار المؤسسات متعددة الأطراف، بهدف تيسير التقاسم العادل لموارد العالم الذي يشملنا جميعاً"، كما أكد على مواصلة العمل من أجل إقامة نظام عالمي عادل ومنصف في عام ٢٠١١ وما بعده[٢٤].

ج- مبادئ السياسة الخارجية التركية عند أردوغان وصعوده السياسي:

لقد حدد أردوغان مبادئ السياسة الخارجية التركية وفقاً لتوجهه الثقافي وخبرته، والتي تتمثل في[٢٥]:

- أن تصبح تركيا ملتقى مركزي وجسر يربط منطقة الشرق الأوسط بأوروبا.
- القيام بدور تركي فعال في منطقة البلقان، وذلك لترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة وتعزيز العلاقات مع دولها.
- مواصلة دعم جمهورية شمال قبرص التركية، ومحاولات إقناع العالم بالاعتراف بها، وتحقيق السلام والاستقرار في الجزيرة.
- إلغاء تأشيرة الدخول لبعض الدول بدءاً بالدول المجاورة، ثم الدول القريبة وبعدها بقية دول العالم، بالإضافة إلى تكثيف الجهود المبذولة لرفع تأشيرة "شنجن" الخاصة بالاتحاد الأوروبي.
- استمرار العلاقات الوطيدة مع أذربيجان وتطويرها، ومساعدتها على تحقيق الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي، لأهمية ذلك في إحلال السلام في المنطقة، ومواصلة المساعي لحل مشكلة "ناجورنو كاراباخ" من خلال المباحثات والطرق السلمية.
- مواصلة السعي للحصول على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي، كهدف استراتيجي لتركيا، على الرغم من معارضة بعض دول الاتحاد لهذه العضوية.
- التوسع في أعمال المقاولات التركية في الخارج، ومضاعفة حجم الصادرات التركية المصنعة للخارج.
- تشجيع الجامعات التركية على فتح جامعات فرعية لها في الخارج.
- تطوير علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات كافة، وكان حزب العدالة والتنمية قد وفر للولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً للإسلام المعتدل مباشرةً بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وفرصة لتبرير الولايات المتحدة حربها على الإسلام غير المعتدل كتنظيم القاعدة، لذا كانت الإدارات الأمريكية تدعم سلطة حزب العدالة والتنمية وتذهب إلى تقويتها، كأولويات لإدارة الرئيس الأسبق "جورج بوش" ويليه الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما".

ثانياً: وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو:

- **العامل الثقافي عند أحمد داوود أوغلو:**

يعتبر أوغلو أحد أعضاء حزب العدالة والتنمية، وترأس الحزب منذ عام ٢٠١٤ بعد الرئيس أردوغان، شغل عام ٢٠٠٢ منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي، في عهد رئيس الوزراء التركي عبد الله جول، فقد قاد سياسة خارجية بدرجة عالية من الاهتمام، كما أن تعيينه وزيراً للخارجية عام ٢٠٠٩ أعطى مضامين ذا أبعاد عديدة سواء في تركيا أو المناطق المجاورة، وبين المنظمات الدولية التي كانت تركيا طرفاً فيها، حتى أن وسائل الإعلام الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والشرق الأوسط قامت بإجراء تغطية مكثفة حول ذلك القرار، وعرضت ماهية تصورات أوغلو حول السياسة الخارجية[٢٦].

ويعتبر أحمد داوود أوغلو مهندس السياسة الخارجية، حيث أنه قدّم الأساس النظري للسياسة الخارجية التركية، والتي يمكن من خلالها فهم السياسة الخارجية الأفضل لتركيا، فوضع نظريات؛ التحول الحضاري، العمق الاستراتيجي، والعثمانية الجديدة، وقد نجح في إقناع صانعي القرار بتبني أفكاره الخاصة بالخصائص المنشودة للسياسة الخارجية لإنهاء الصراعات وتحقيق قدر كبير من التعاون، فقد تزامنت أفكاره مع جملة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تتمثل في[٢٧]:

- **على المستوى الداخلي:** جاء فوز حزب العدالة والتنمية، الذي ينتمي إليه أحمد داوود أوغلو، في الانتخابات البرلمانية العامة عام ٢٠٠٢ وتشكيله للحكومة التركية فرصة سانحة له للترويج إلى أفكاره ومبادئه الجديدة، حيث قام رئيس الوزراء التركي أردوغان باستدعاء أحمد داوود أوغلو من مجاله الأكاديمي ليباشر تطبيق نظريته الجديدة في السياسة الخارجية.
- **على المستوى الإقليمي:** تعرضت المنطقة العربية في تلك الفترة إلى زلزال سياسي عنيف تمثل بسقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين، وما رافقه من احتلال عسكري أمريكي مباشر للعراق، وانهيار الدولة والمؤسسات العراقية، مما أدى إلى تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة.
- **على المستوى الدولي:** أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما ترتب عليها من تزايد القلق الغربي والأمريكي من ظاهرة الإسلام السياسي، مما دفع صناع القرار الأمريكي إلى البحث عن نموذج معتدل لهذه الظاهرة يمكنه تحقيق المواءمة بين الإسلام ومتطلبات الأحداث والديمقراطية الغربية، وقد وجدوا بتركيا وحزب العدالة

والتنمية النموذج الأمثل لهذه المهمة والمرحلة، كما تزامن ذلك مع تعثر المفاوضات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ظل الانضمام السريع لدول أخرى مثل بلغاريا.

ب–توجهات السياسة الخارجية التركية عند أحمد داوود أوغلو: لقد وضع أوغلو عدة مبادئ كانت الأساس الذي استند عليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تفعيل الدور التركي وعودته إلى الساحة الدولية، وتمثلت هذه المبادئ في:

- **مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن:** وينطلق أوغلو في هذا المبدأ من اقتناع مفاداه أن عجز الدولة عن إقامة التوازن بين الأمن والحرية سيجعلها عاجزة عن التأثير في محيطها، فمشروعية النظم السياسية عند تحقيق الأمن مقابل تقويض الحرية سيحول تلك الأنظمة إلى أنظمة تسلطية مع الوقت، وكذلك الأنظمة التي تضحي بالأمن لفتح المجال أمام الكثير من الحريات ستصاب بحالة من الإضراب المخيف خاصةً بعد التحولات التي شهدها العالم بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١[٢٨].
- **مبدأ العمق التاريخي أو الإرث العثماني (العثمانية الجديدة):** وتختلف العثمانية الجديدة عند أوغلو عن التي تناولها أوزال؛ فمفهوم أوزال كان مفهوماً قومياً أي ظاهرياً عثمانياً إنما في جوهره هو مفهوم قومي طوراني أخذ من الدولة العثمانية شكلها الإمبراطوري فقط دون أن تتسع لمحتواها الإسلامي، أما العثمانية الجديدة عند حزب العدالة والتنمية ركز بصورة كبيرة على محتواها الإسلامي فكان ظاهره قومياً أما باطنة إسلامياً بحتاً حمل في طياته الرغبة السلطانية العثمانية في السيطرة على مناطق كانت خاضعة للسيطرة العثمانية سابقاً[٢٩].
- **مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار (صفر مشاكل):** وذلك من خلال العمل على حل المشكلات العالقة مع دول الجوار بعقد اتفاقيات شراكة ومعاهدات ثنائية لجعل العلاقات أكثر تعاونية واستقرار، فتحسنت علاقات تركيا مع سوريا وجورجيا وبلغاريا، وحافظت على علاقاتها مع إيران في ظل حالة التوتر الدولي حول ملفها النووي إلا أن علاقاتها بتركيا لم تتوتر أو تتأثر[٣٠].
- **مبدأ الدولة الفاعلة:** ويقوم هذا المبدأ على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار خاصةً في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، فقد كان دور تركيا المؤثر فترة التسعينيات من القرن الماضي في البلقان خلال أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو دافعاً مشجعاً لانتهاج تركيا مبدأ التأثير في القضايا الداخلية والخارجية، من خلال مبادرات الإصلاح والوساطة التي قامت بها تركيا كالوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل، وكذلك المبادرة التركية البرازيلية فيما يتعلق بأزمة النووي الإيراني[٣١].
- **مبدأ السياسة الخارجية متعددة البعد:** يقوم هذا المبدأ على إمكانية قيام تركيا بتوطيد العلاقات مع عدة دول بحيث لا تكون هذه العلاقات على حساب قطع علاقاتها مع أطراف أخرى مثلما كانت تنتهجه سياسة البعد

الواحد، إذ يرى أوغلو أن العلاقات بين الدول ليست بديلة عن بعضها البعض بل متكاملة فيما بينها، فعلاقة تركيا الثنائية بالولايات المتحدة الأمريكية وارتباطها بحلف الناتو، تأتي في إطار متكامل مع سعيها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وعلاقاتها مع روسيا وأوراسيا[٣٢].

- **مبدأ الدبلوماسية المتناغمة:** من خلال تنسيق السياسات مع مختلف الأطراف والكتل الدولية واستغلال تركيا لمكانتها في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية لتفعيل العمل الدبلوماسي، والعمل على توثيق الروابط مع الدول الأعضاء في تلك المنظمات، فضلاً عن استضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية، ليشهد عام ٢٠٠٣ أداء دبلوماسي فعال لتركيا مقارنة بما قبل[٣٣].
- **مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي:** كانت تركيا لفترة طويلة من تاريخها في نظر العالم دولة جسرية أي بمثابة معبر بين الدول الكبرى دون أن تكون فاعلاً بينهما، فبدت لدى الشرقي على أنها غربية، ولدى الغربي على أنها شرقية، لذلك كان من الضروري رسم خارطة جديدة لتركيا حتى تتمكن من القيام بدور مركزي؛ فتصبح قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق باعتبارها دولة شرقية، والاهتمام بمناقشة مستقبل أوروبا من خلال نظرتها الأوروبية[٣٤].

المبحث الثالث

السياسة الخارجية التركية بعد عام ٢٠٠٢

لقد شهدت السياسة الخارجية التركية تطوراً ملحوظاً على كافة المستويات بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصةً مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، حيث تسلمت قيادة الدولة نخبة سياسية تدرك جيداً أهمية الثراء التاريخي والعمق الاستراتيجي للدولة، فجاءت توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة في إطار عملية إعادة البناء التي تبناها حزب العدالة والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك في القيام بدور فاعل تجاه الأحداث والمشكلات التي وقعت بعد الحرب الباردة، على المستوى الإقليمي والدولي.

أولاً: السياسة الخارجية التركية على المستوى الإقليمي:

إن المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية بداية الألفية الثالثة دفعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى إعادة النظر في سياستهم الخارجية والتخفيف من التوجه ناحية الغرب، فتمثلت هذه المتغيرات في؛ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما نتج عنه من عدم استقرار في شمال العراق مما أثار قلق الأتراك، البرنامج النووي الإيراني،

التواجد الروسي في منطقة بحر قزوين، المنافسة التركية الروسية على النفوذ في دول آسيا الوسطى، توتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن وجود الكثير من العوائق أمام مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي.

فبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، سعت حكومة أردوغان إلى إحداث نوع من المصالحة مع محيطها العربي الإسلامي، وذلك تطبيقاً لأفكار أوغلو التي تناولها في كتابه "العمق الاستراتيجي"، حيث أشار إلى ضرورة مواءمة الساسة الأتراك بين الهويتين الأوروبية والإسلامية للبلاد، وانتهاج سياسة متوازنة تجاه كافة القوى العالمية والإقليمية الفاعلة في المحيط الجغرافي التركي، وأن تركيا تمتلك موقع جغرافي يؤهلها للاستفادة من محيطها الغربي متضمناً الولايات المتحدة الأمريكية، مع عدم تجاهل إمكانية الاستفادة من محيطاتها الأخرى بما فيها الشرق الأوسط[٣٥].

فمع تنامي القوة الاقتصادية التركية وتنمية الديمقراطية والتوجه نحو النظام السياسي الرئاسي على المستوى الداخلي، علمت تركيا على تعزيز نفوذها في المنطقة العربية والمناطق الأخرى المجاورة لها، من خلال مشروعها الإقليمي التي تسعى من خلال القيادة التركية إلى تطبيقه مستقبلاً لتكون زعامة المنطقة العربية لتركيا، وذلك من خلال ثلاث مداخل[٣٦]:

- **المدخل الديمقراطي:** من خلال تغيير الأنظمة السياسية العربية المجاورة لها وبناء أنظمة جديدة ليست لها نظرة عدائية تجاه تركيا.
- **المدخل الإنساني:** وهو يحمل أبعاد رمزية، حيث تسوق تركيا نفسها على أنها دولة حامية للشعوب الضعيفة والهشة، والدفاع عن القضايا العادلة لذلك تستثمر إنسانياً في الأزمات العربية.
- **المدخل الاقتصادي:** وهو التي تحاول تركيا من خلاله إيجاد أسواق لمنتجاتها واستثماراتها، والحصول على موارد الطاقة من الدول العربية في نفس الوقت.

تولدت قناعات لدى صانع قرار السياسة الخارجية التركية بضرورة إعادة تقويم السياسة الخارجية التركية لما كانت عليه قبل أن تتأزم علاقاتها مع جوارها الإقليمي، وتمثل هذا التغير في محورين[٣٧]:

- **المحور الأول:** تدوير الزوايا وتخفيف حدة الخلاف مع بعض الدول الإقليمية المؤثرة مثل مصر والإمارات وإسرائيل، وتعزيز التعاون مع السعودية كشريك إقليمي يمكن التعاون معها في مختلف الملفات، خاصةً الأزمة السورية نظراً لانعكاسها على الداخل التركي، وخطورة تطوراتها المتعلقة بالمشروع السياسي الكردي في شمال سوريا

ومخططات التقسيم وتنظيم الدولة– داعش، فتطورت العلاقات التركية السعودية إلى مرحلة متقدمة حتى وصفها البعض بالمحور أو التحالف.

من ناحية أخرى، وصلت مفاوضات تطبيع العلاقات مع إسرائيل إلى مرحلة متقدمة جداً، وأعلن وزير الخارجية التركي "مولود جاوش أوغلو" عن مرحلة جديدة في العلاقات التركية–الإماراتية وعن عودة وشيكة للسفير الإماراتي إلى أنقرة، فضلاً عن تصريح المسئولين الأتراك بعدم الممانعة في تصحيح العلاقات مع القاهرة ولكن بشروط تتعلق بحالة الحريات وحقوق الإنسان فيها.

- **المحور الثاني:** التحول التدريجي من القوة الناعمة إلى مرحلة "القوة الخشنة النسبية" كمرحلة انتقالية تناسب التغيرات الإقليمية والدولية وتواجه التحديات غير المسبوقة التي تواجهها تركيا خصوصاً في مجال السياسة الخارجية، وأهم مؤشرات هذا التحول:

١– محاولة الاكتفاء الذاتي في الصناعات العسكرية، كهدف استراتيجي تسعى تركيا لتحقيقه بحلول عام ٢٠٢٣ في الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية، وكهدف مرحلي تحاول الارتقاء من المرتبة الخامسة عشر عالمياً إلى العاشرة، وقد حققت فيها نجاحاً مهماً حيث انتجت عام ٢٠١٥ أسلحة بقيمة ٤.٣ مليار دولار بنسبة زيادة ٣٥٪ عن عام ٢٠١٤.

٢– محاولات المبادرة في الملف السوري، فبعد سنوات من محاولة إقناع الولايات المتحدة برؤية تركيا وضرورة إنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري، كانت تهديدات داعش وإنشاء ممر كردي في شمال سوريا وغيرها من التطورات عوامل أساسية دفعت تركيا إلى المضي في عمليات عسكرية في الشمال السوري حتى مع غياب التوافق التام مع واشنطن.

٣– مبادرات عسكرية هجومية متواترة ومتسارعة كالغارات التي أصبحت شبه يومية على معسكرات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وإسقاط الطائرة الروسية في نوفمبر ٢٠١٥، وعدة عمليات خاصة وسرية في الداخل السوري منها نقل رفات سليمان شاه وأخرى معلنة.

٤– تكئات عسكرية متقدمة تمثلت في القواعد العسكرية التي بدأت تركيا في بنائها في عدد من الدول في مقدمتها قطر والصومال، فضلاً عن محاولات رفع عدد وأسلحة ومستوى جاهزية قواتها في معسكر بعشيقة شمال العراق كقاعدة متقدمة في حماية الحدود.

٥- تفعيل التحالفات الثنائية والجماعية، وفي مقدمتها التعاون المتسارع باضطراد بين أنقرة والرياض، واتفاق التعاون العسكري الذي وقعته تركيا مع قطر في نهايات عام ٢٠١٤، والمناورات العسكرية المشتركة مع أذربيجان في ٢٠١٥ في ظل اتفاقية الدفاع المشترك بينها.

وفي سبيل تعزيز العلاقات التركية على المستوى الإقليمي، قام الرئيس التركي أردوغان بزيارة مصر في فبراير ٢٠٢٤، حيث كانت آخر زيارة أجراها الرئيس التركي السابق عبد الله جول في فبراير ٢٠١٣، وانقطعت العلاقات بعدها ومرت بفترات توتر حادة حتى وصلت إلى توقف أشكال التواصل الدبلوماسي بين البلدين، فجاءت أول زيارة للرئيس التركي أردوغان لمصر بعد فترة الانقطاع، تعزيزاً للعلاقات ورغبةً في زيادة التعاون بين البلدين لحل الأزمة الفلسطينية[٣٨].

ثانياً: السياسة الخارجية التركية على المستوى الدولي:

انطلقت الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية تجاه السياسة الدولية من عدة منطلقات؛ أولها أنها ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الداخلية وضروراتها المتعلقة بالإصلاحات، وتوسيع الحريات، وتعزيز الديمقراطية، وزيادة النمو الاقتصادي، وثانيها أنها تبنت تغيير الوضع القائم نظراً لضعفه داخلياً وخارجياً في بداية القرن الحادي والعشرين، مما يتطلب رؤى وتصورات جديدة تزيد فاعلية البلاد إقليمياً ودولياً، أما ثالثها فهو أن النظام الدولي شهد تغيرات جوهرية في بنيته في التسعينيات من القرن الماضي، فأصبحت تركيا بحاجة إلى مواكبة التغييرات وإعادة تعريف مكانتها على الساحة الدولية، وفيما يلي سنتناول أهم مظاهر الدور التركي على الساحة الدولية:

- **الدبلوماسية والسياسة الخارجية التركية:**

لقد وظفت السياسة الخارجية التركية العديد من القنصليات والسفارات لتحقيق أهدافها في التوسع الدبلوماسي، فنجد أن تركيا يمثلها نحو (٢٣٣) بعثة رسمية باستثناء القنصليات الفخرية في جميع أنحاء العالم من بينها؛ (١٣٥) سفارة و (١٣) ممثلية دائمة و(٥٤) قنصلية عامة، ومكتب تجاري واحد، وقد احتلت تركيا مكانة الدولة السادسة في ترتيب الدول التابع لمؤتمر الدبلوماسية العالمية عام ٢٠١٦، خلف الأعضاء دائمي العضوية في الأمم المتحدة وهم؛ الولايات المتحدة، بريطانيا، روسيا، فرنسا، والصين، كما بلغ عدد السفراء الأتراك الذين في الخدمة في أبريل ٢٠١٦ نحو (٢٣٦) سفير من بينهم (٣٦) من العنصر النسائي.

أما عن عدد الدبلوماسيين العاملين في وزارة الخارجية في الإدارة المركزية والممثليات الخارجية فبلغ حوالي (٢٢١٧) دبلوماسياً، بينما بلغ عدد العاملين في الوزارة في كافة المراتب الوظيفية (٦٧١١) موظفاً، من الخبراء، والمراقبين الداخليين، والمستشارين القانونيين، والمترجمين، وموظفي الإدارة المركزية، والموظفين المتعاقدين، والموظفين في المراتب الوظيفية الأخرى[٣٩].

- **المبادرات السياسية والسياسة الخارجية التركية:**

لقد بذلت تركيا الكثير من الجهود لحل المشكلات العالقة بين الدول سواء كان ذلك في محيطها الجغرافي أو المحيط الذي يتعداه، فهناك جهود تركية مبذولة لتحقيق التوافق في المحيط العربي لتركيا، وفي الدول التي تشهد حالات عدم استقرار مثل العراق ولبنان، كما أنها بذلت جهوداً كبيرة للتعاون مع صربيا وكرواتيا من أجل خلق جو من السلام الدائم والاستقرار في البوسنة والهرسك، وكذلك التعاون مع باكستان لإحلال السلام في أفغانستان، وذلك في إطار المبادئ العامة التي تقتضي التعامل مع كافة أطراف المشكلة، للوقوف على النقاط المشتركة بينهما والتنسيق بينها للوصول إلى حل للمشكلات، أو تحقيق الأهداف، ومن أمثلة هذه المبادرات:

١- **مبادرة التعاون التركي الأفريقي:** حيث تم إعلان قمة التعاون الأفريقية–التركية الأولى والتي عُقدت في العاصمة التركية، في الفترة الممتدة بين (١٨–٢١) مايو ٢٠٠٨، بمشاركة (٤٩) دولة أفريقية وممثلي (١١) منظمة دولية وإقليمية، **وقد تبنت القمة وثيقتين؛** الوثيقة الأولي تمثلت في إعلان إسطنبول للتعاون التركي الأفريقي: التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك، أما الثانية فكنت وثيقة "إطار الشراكة التركية–الأفريقية، والتي تضمنت النص على وجود آلية متابعة لمسار التعاون بين الطرفين، على أن تنعقد كل خمس سنوات بشكل منتظم بالتناوب بين تركيا وأفريقيا، وعلى ذلك يتم عقد القمة التالية عام ٢٠١٣، هذا وقد عُقدت القمة الثانية في "مالايو" عاصمة غينيا الاستوائية وتحت شعار "نموذج جديد للشراكة من أجل تعزيز التنمية المستدامة والتكامل"، ونتيجة لذلك تم قبول تركيا كعضو مراقب في منظمة الاتحاد الأفريقي، والاعتراف بالتمثيل الدبلوماسي التركي من قِبل بعض المنظمات الإقليمية القارية والفرعية في أفريقيا[٤٠].

٢- **مبادرة التدخل من أجل الحماية:**

قامت تركيا بمبادرات أمنية لحماية الجزء الجنوبي خوفاً من امتداد التأثير إلى أمنها القومي، فتدخلت تركيا عسكرياً في سوريا خوفاً من تأجج المشكلة الكردية لأكراد سوريا، والذين يرغبون في تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم

كردستان بالعراق، خاصةً في ظل دعم الولايات المتحدة الأمريكية للأكراد في توجههم القائم بعد نجاح قيامهم في إقليم كردستان بالعراق[٤١].

٣- مبادرة الوساطة والمبادرات العسكرية:

في إطار سعى تركيا لمبادرات الوساطة اقترحت إيجاد مؤتمرات للوساطة، وتم عقد المؤتمر الأول للوساطة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٧ في إسطنبول، بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة تحت شعار "دبلوماسية قوية: دور منظمة التعاون الإسلامي"، حيث تعتبر الوساطة بالطرق السلمية من أهم الوسائل التي تساعد على تحقيق أهم أهداف السياسة الخارجية والمتمثل في تحقيق هيبة الدولة السياسي، أما في حالة فشل الطرق السلمية لحل المشكلات سواء عن طريق الوساطة أو الدبلوماسية الناعمة، فتلجأ الدولة للمبادرات العسكرية والتدخل العسكري بشكل مباشر لحل النزاعات مثل حالة أذربيجان وأرمينيا [٤٢].

- **مظاهر الصعود في السياسة الخارجية التركية على الصعيد الدولي:**

١- **استقلالية القرار السياسي الخارجي:** كانت السياسة الخارجية التركية جزء من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، لكن اتجه الرئيس التركي أردوغان إلى الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي الخارجي والخروج عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية خاصةً بعد؛ الدعم الأمريكي لحزب العمال الكردستاني واستمرار الخلافات حول منطقة شمال سوريا، تزايد التعاون العسكري والتجاري التركي مع الصين وروسيا، الانتقادات المستمرة لدعم الولايات المتحدة لإسرائيل، رفض أمريكا تسليم فتح الله جولن، بعد الانقلاب التركي عام ٢٠١٦، لتركيا رغم طلبها[٤٣].

وتمثلت مظاهر استقلال القرار السياسي الخارجي لتركيا عن الولايات المتحدة الأمريكية في:

- **رفض الطلب الأمريكي باستخدام الأراضي التركية في حربها على العراق عام ٢٠٠٣:** حيث صوت البرلمان التركي، وكان غالبيته من أعضاء حزب العدالة والتنمية، ضد السماح بذلك[٤٤]، على الرغم من التلويح الأمريكي بتقديم مساعدات سخية لتركيا تُقدر بحوالي ١٣ مليار دولار واستناد وزير الحرب الأمريكي دونالدرا نسفيلد على الآمال في تركيا، وعلى الرغم أن هذا القرار أثر على العلاقات التركية–الأمريكية إلا أنه لاقى قبول في الشارع العربي والتركي الذين كانوا رافضين بقوة لقرار الغزو الأمريكي على العراق[٤٥].

- **عدم الوقوف إلى جانب القرارات الأمريكية:** ففي الخلافات الأمريكية–الإيرانية، قامت أمريكا بفرض العقوبات على إيران بسبب مساعيها نحو تطوير برنامجها النووي الإيراني عام ٢٠١٠، وصوت البرلمان التركي ضد القرار المدعوم من الولايات المتحدة، بل وقام الرئيس التركي أردوغان بزيارة إيران والتقى نظيره الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مؤكداً على حق إيران في تطوير برنامجها النووي السلمي، الأمر الذي أفزع الولايات المتحدة الأمريكية من القرار التركي في وقت كانت فيه تركيا رهن الطواعية للقرارات الأمريكية[٤٦].

كما رفضت تركيا الالتزام بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران في ٢٠١٨ إثر انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني، حيث وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تلك الخطوة بأنها تهدف إلى الإخلال بالتوازن في العالم، وأنه يرفض الإملاءات الأمريكية دون الرجوع إلى الهيئة الدولية وهو ما تشعر تركيا بأنها تكون عُرضة له في أي وقت، فشهد عام ٢٠١٩ بوادر التهديدات الأمريكية إثر شراء تركيا منظومة صواريخ (S400) الدفاعية من روسيا، وكذلك قيامها بعملية "نبع السلام" العسكرية ضد قوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا.

٢ – العلاقات التركية الروسية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل دائماً على عرقلة تطور العلاقات التركية الروسية، إلا أن هذه العلاقات شهدت تطوراً ملحوظاً بعد مجيئ حزب العدالة والتنمية، فقامت تركيا في سبيل حصولها على السلاح النووي لأغراض سلمية بعقد اتفاقية تركية– روسية نووية عام ٢٠١٠، حيث أرسلت تركيا أكثر من ٢٠٠ طالب إلى روسيا عام ٢٠١١ لتلقي العلوم في المجال النووي مما أثار امتعاض أمريكا، وفي أبريل ٢٠١٨ أرسى الرئيس التركي أردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين حجر الأساس الأول محطة نووية تركية في ولاية مرسين جنوب تركيا[٤٧].

وعقدت تركيا صفقة السلاح مع روسيا لشراء منظومة الصواريخ (S400) في ٢٠١٨، ليعكس هذا الاتفاق حجم التعاون بين البلدين كأكبر عقد عسكري روسي، حيث أن هذا النوع من الصواريخ نموذج لأحدث نظام دفاع جوي روسي يساعد على تدمير الطيران المهاجم وصواريخ الكروز والصواريخ الباليستية بمدى (٢٥٠) كم وارتفاع (٣٠) كم، ووصلت أول دفعة إلى تركيا في يوليو ٢٠١٩[٤٨].

أما في مجال الطاقة؛ وقعت روسيا أثناء زيارة رئيس الوزراء الروسي مدفيف على مذكرة تعاون في مجال ضمان النقل الآمن للنفط في البحر الأسود، وتعزيزاً لمستوى التعاون التركي– الروسي تم توقيع اتفاقية لتوريد الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا عام ٢٠١٦، كما افتتح أردوغان وبوتين في إسطنبول القسم البحري من مشروع السيل التركي عام

٢٠١٥ بأربعة خطوط، أحدها بحجم ١٥.٧٥ مليار متر مربع سيمتد من روسيا إلى تركيا مباشرة عبر البحر الأسود بما يوفر في أسعار الغاز الروسي المورد إلى تركيا، والخطوط الأخرى بحجم ٥٠ مليار متر مكعب من تركيا إلى اليونان لتوصيل الغاز الروسي لأوروبا[٤٩].

لم يكتفِ أردوغان بهذا القدر من الاستقلالية في القرار السياسي الخارجي لتركيا عن الولايات المتحدة الأمريكية، أو تحسين العلاقات مع روسيا وإيران، كأكبر أعداء للولايات المتحدة الأمريكية، بل بدأ يندد بموقف أمريكا من العدوان الإسرائيلي على غزة، وأعاب الخطوة الأمريكية بنقل سفارتها بدولة الكيان الصهيوني إلى القدس رغم رفض (١٢٨) دولة لهذا القرار، واعتبر أن تلك الخطوة تنفي عن دور الوساطة الأمريكي في عملية السلام، ورفض أردوغان هذا القرار بسبب المذابح التي قامت بها سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين وأعلن الحداد ثلاث أيام على استشهاد عشرات الفلسطينيين برصاص قوات الاحتلال، وقامت الخارجية التركية باستدعاء السفير اليهودي إلى مقر الوزارة وقدمت له احتجاجاً إزاء الأحداث على الشريط الحدودي لقطاع غزة وطلبت منه مغادرة البلاد[٥٠].

ويظهر تطور السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة بقرارات التدخل العسكري التي اتخذها الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" في أذربيجان وليبيا، **فبالنسبة للتدخل العسكري في أذربيجان**، فكانت تركيا حليف استراتيجي قوى لأذربيجان، يجتمعان على عداوة أرمينيا، التي هي في الأساس حليف روسيا، فتدخلت تركيا بشكل علني وصارم عسكرياً حتى أن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار قد حذر أرمينيا بأنها ستدفع ثمن اعتداءاتها على أذربيجان، فتعد تركيا الدولة الإقليمية الوحيدة التي اتخذت موقفاً واضحاً وأكد أردوغان على استمرار دعم بلاده لأذربيجان حتى يتم تحرير قره باغ[٥١].

أما التدخل العسكري في ليبيا، ففي ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩ أقنع أردوغان حكومة الوفاق الوطني بتوقيع مذكرة بحرية مع أنقرة تقوم على تعديل المنطقة الاقتصادية لتصب في صالح تركيا مع انتقاص حق قبرص، ووافق البرلمان التركي على التدخل في ليبيا رسمياً في ٢ يناير ٢٠٢٠، فشنت تركيا عمليات للتصدي إلى قوات الجيش الوطني الليبي للدفاع عن طرابلس، كما قدمت دعماً لقوات السراج والميليشيات المسلحة من خلال إرسال أسلحة ومعدات عسكرية تركية ومستوردة إليها، على الرغم من وجود قرار الحظر الأممي المفروض منذ عام ٢٠١١ والذي كان آخر تجديد له من قِبل مجلس الأمن في يوليو ٢٠١٩، وكانت بمثابة فرصة لتركيا تخدم بها صناعاتها العسكرية وتسويق

أسلحتها، تحقيق المكاسب الاقتصادية المباشرة، فضلاً عن تعزيز دور تركيا في الشرق الأوسط خاصةً في ظل حالة الفراغ الجيوستراتيجي[٥٢].

خاتمة:

لقد شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً ملحوظاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢، ويرجع تطور أداء السياسة الخارجية التركية إلى التحول الذي شهدته الهوية الثقافية للحزب الحاكم والنخبة الحاكمة، فبعد أن كانت الجمهورية التركية ذات توجه علماني غربي منذ تأسيسها عام ١٩٢٣، أصبحت الأيديولوجية الجديدة للحزب الحاكم تقوم على مبادئ الأبعاد المتعددة وتصفير المشكلات مع دول الجوار، خاصةً مع الدول والمناطق التي تربطها بها علاقات حضارية وثقافية، وذلك على المستوي الإقليمي، أو عن طريق السعي نحو استقلالية القرار السياسي الخارجي والخروج من الهيمنة الأمريكية، وتعدد العلاقات على المستوى الدولي، وكان المحرك الأساسي لهذه السياسة هو مصلحة الدولة التركية.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، تتمثل في:

١- إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم أسهم في توسيع قاعدة التأييد الشعبي العربي لتركيا، فهو لم يفرض أجندة أيديولوجية معينة في تلك العلاقات، بل كان له دوراً كبيراً في تحقيق التقدم في العلاقات التركية العربية في الشئون الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

٢- إن مرونة السياسة الخارجية التركية لحكومة العدالة والتنمية كانت هي أساس نجاح تركيا في سياستها الإقليمية مع الدول العربية والإسلامية، بعد أن انقطعت طوال فترة الحكم العلماني.

٣- إن تغير النُخب يساهم في تغير الهوية الوطنية والتأثير عليها، وبالتالي فإن تغير الحكومة وصعود حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية، والذي جمع بين كل من المُثل العلمانية وحرية التعبير عن الهوية، خاصةً الإسلام، دفع بتحول الهوية التركية إلى الهوية العثمانية الجديدة، مثلما تحولت من قبل من هوية الإمبراطورية العثمانية إلى الهوية العلمانية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك.

٤- أن المعطيات الإقليمية والدولية منحت الفرصة أمام السياسة الخارجية التركية للتوجه نحو الجنوب، وتكييف سياستها الخارجية بشكل أكثر براجماتية ومرونة بما يتماشى مع الواقع الإقليمي والدولي، ولعب دوراً مؤثراً وفاعلاً تجاه العديد من القضايا الإقليمية.

٥- نجح حزب العدالة والتنمية ممثلاً بقطبيه؛ رجب طيب أردوغان، وأحمد داوود أوغلو، في دفع تركيا نحو تحقيق الارتقاء الإقليمي والدولي، عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى الشرق الأوسط، خاصةً بعد الموقف القوى الذي اتخذه أردوغان بالتنديد والترهيب بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العدوان الإسرائيلي.

٦- كان للتحولات على المستوى الدولي، وتحديداً بعد انتهاء الحرب الباردة وانتهاء التحالفات الدولية بالتبعية، دوراً هاماً في دفع السياسة الخارجية التركية باتجاه التحول وتجديد أدوارها، خاصةً مع إدراك صانع القرار أن استمرار تركيا في منطقة تحالفات الحرب الباردة، سيُفقد تركيا فعاليتها وتأثيرها على الساحة الدولية.

٧- على الرغم من تزايد مستويات التقارب التركي مع الدول المنافسة للغرب خاصةً إيران وروسيا، إلا أن ذلك لا يعني القطيعة أو العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كان اتجاهاً نحو تنويع العلاقات والتحالفات بما يضمن تحقيق سياسة خارجية تركية فعالة.

---

[1] محمد زاهي المغيربي، "قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية"، (بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٩٤)، ص ٢١٧.

[2] كمال المنوفي، **"مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة"**، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤)ص ٣٥.

[٣] خالد حسنين و منار الرشواني، **"الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي: قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي"**، (عمان، مركز دراسات الأمة، ٢٠٠٤)، ص ٢٨.

[٤] جمال خالد محمد الفاضي، **"التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠"**، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٥)، ص ص ٧٨- ٧٩.

[5] Altusinik, Meliha Benli., and Özlem Tür, **"Turkey: Challenges of Continuity and Change"**, New York: Routledge Curzon,2005, p.65.

[6] Burak Gürel, Bermal Küçük, Sercan Taş, **"Rural roots of the rise of the Justice and Development Party in Turkey",** International Institute of Social Studies (ISS) in The Hague, Netherlands, Conference Paper, No. 57, 17-18 March 2018, p. 3.

[٧] جابر عاشوري، **"الاكتساب الحزبي لدى العدالة والتنمية التركي: دور أكاديمية السياسة"**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨، ص ٦.

[٨] يسري عبد الرؤوف يوسف الغول،**" أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية"**، رسالة ماجستير، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١١)، ص ٩٦.

[٩] إدريس بووانو، **"إسلاميو تركيا: العثمانيون الجدد؛ البدايات المكونات، التحولات، المعادلات"**، (دمشق: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٩٦.

[١٠] جمال خالد محمد الفاضي، **"التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠"**، مرجع سابق، ص ٧٩.

[١١] ضياء نور الدين حسن أبوديه، **"وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية ٢٠٠٢-٢٠١٣م"**، رسالة ماجستير، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١٦)، ص ٣٦.

[١٢] خالد الحروب، **"تركيا إسلامية علمانية"**، مجلة وجهات نظر، العدد (١١٧)، أكتوبر ٢٠٠٨، ص٦.

[١٣] كمال السعيد حبيب، **"الإسلاميون الأتراك.. من الهامش إلى المركز"**، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠، ص١١٦.

[١٤] يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص ٩٧.

[١٥] سعد عبد العزيز مسلط، **"المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا"**، جامعة الموصل، مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد (١٢)، ٢٠٠٨، ص ٢٥٩.

[١٦] محمد نور الدين، **"مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨٢)، المجلد (٢١)، ٢٠١٠، ص٢٥.

[17] Kiliç Buğra Kanat, **"AK Party's Foreign Policy: Is Turkey Turning Away from the West?",** In sight Turkey, vol. 12, no. 1, 2010, p.p. 214-215.

[١٨] حسين بسلي وعمر أوزباي، **"رجب طيب أردوغان.. قصة زعيم"**، ترجمة وتقديم طارق عبد الجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١)، ص ١٠٩.
[١٩] حسين بسلي وعمر أوزباي، مرجع سابق، ص ١١١.
[٢٠] لمياء بن جامع، **"تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس أردوغان من خلال إسقاط نموذج الربط عند جيمس روزنو والنظرية البنائية"**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد (٢)، المجلد (٦)، ديسمبر ٢٠٢١، ص ٤١١.
[٢١] علاء عبد الحفيظ عبد الجواد، **"النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان"**، مجلة رؤى استراتيجية، العدد (٣)، المجلد (١)، يوليو٢٠١٣، ص١٩.
[٢٢] أبو جرة سلطاني، **"الرجل المشروع: رجب طيب أردوغان"**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، أبريل ٢٠١٢)، ص ٤٠.
[٢٣] مصطفى اللباد، **"أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"**، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٢)، ٢٠١٠، ص ٩٧.
[٢٤] رجب طيب أردوغان، **"تركيا أمة جديدة لا غنى عنها"**، الخليج الإماراتية، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠، متاح على: https://www.alkhaleej.ae/
[٢٥] محمد نور الدين، **"عشرة سنوات على حزب العدالة والتنمية نجاحات وإخفاقات"**، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٤٣)، ٢٠١٢،ص ١٠٦.
[٢٦] منال الصالح، **"أثر السياسة الخارجية التركية من منظور أحمد داوود اوغلو (٢٠٠٩-٢٠١٤)"**، جامعة بغداد، مجلة الأستاذ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السادس، ٢٠١٨، ص١١٧.
[٢٧] فادي خليل، أحمد الناصوري، وعبد الرازق إسماعيل، **"التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٧)، العدد (٥)، ٢٠١٥، ص٢٢٠.
[٢٨] محمد نور الدين، **"السياسة الخارجية: أسس ومرتكزات"**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١٣٥.
[٢٩] أحمد الناصوري، فادي خليل، وعبد الرازق إسماعيل، **"التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية"**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٧)، العدد (٥)، ٢٠١٥، ص ٢٢٢.
[٣٠] أحمد داوود أوغلو، **"العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**، مرجع سابق، ص ص ٦١٢- ٦١٣.
[٣١] ياسين الحاج صالح، **"تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨٥)، ٢٠١١، ص ١٥٦.
[٣٢] أحمد داوود أوغلو، **"العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**، مرجع سابق، ص ٦١٤.
[٣٣] أحمد داوود أوغلو، **"العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**، مرجع سابق، ص ٦١٤.
[٣٤] أحمد داوود أوغلو، **"العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**، مرجع سابق، ص ص ٦١٥- ٦١٦.
[٣٥] أحمد محمد وهبان، **"السياسة الخارجية التركية تجه منطقة الشرق الأوسط: صراع الهوية والبرجماتية والمبادئ الكمالية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة أسيوط، العدد (٥٣)، ٢٠١٢، ص٢٨.
[٣٦] على بن لقرع، **"السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات، المخرجات، الأدوار"**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد (٨)، المجلد (٢)، ٨أبريل ٢٠١٨، ص ١٨٨.
[٣٧] سعيد الحاج، **" ٢٠ عاماً على العدالة والتنمية التركي.. الإنجازات والتحديات المستقبلية"**، موقع المجتمع، ٣سبتمبر ٢٠٢١، متاح على: https://www.mugtama.com/articles/item/129115-20.html
[٣٨] عبد البصير حسن، **العلاقات المصرية التركية: زيارة أردوغان للقاهرة تطوى سنوات من القطيعة**، موقع بي بي سي نيوز، ١٤ فبراير ٢٠٢٣، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/articles/cjl3wg39k1do
[٣٩] رائد محمود محمد الدويسات، **"دور العنصر القيادي في صعود الدولة السياسي: تركيا نموذجاً ٢٠٠٢-٢٠٢١"**، رسالة دكتوراه، (الأردن: جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، ٢٠٢١)، ص ١٦٢.
[٤٠] محمد زكريا محمود إبراهيم، **"البلاغات السياسية الأفريقية التركية: المحددات والقضايا"**، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٥، ص ص ١٣-١٥.
[٤١] نزار عبد القادر، **"الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس بيكو جديد"**، (بيروت: مطبعة شمس، ٢٠١٢)، ص ٢٥٣.
[٤٢] رائد محمود محمد الدويسات، مرجع سابق، ص ١٦٦.
[٤٣] رائد محمود محمد الدويسات، مرجع سابق، ص ١٥١.
[٤٤] أحمد مشعان نجم، **"مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية"**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ٣٠٠.
[٤٥] هنري ج. باركي، **"تركيا والعراق: أخطار وإمكانات الجوار"**، واشنطن، معهد السلام الأمريكي، ٢٠٠٣، ص ٧.
[٤٦] عبد الفتاح على الرشدان ورنا عبد العزيز الخماش، **"تركيا والبرنامج النووي الإيراني"**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦)، ص ٧٤.
[٤٧] رائد محمود محمد الدويسات، مرجع سابق، ص ١٥٢.
[٤٨] على حسين عبد الصالح يحيي، **"الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية؛ على الصعيدين الإقليمي والدولي (٢٠٠٢- ٢٠١٩)"**، رسالة ماجستير، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠٢٠)، ص ٣٨.
[٤٩] على حسين عبد الصالح يحيي، مرجع سابق، ص ٦٧.
[٥٠] رائد محمود محمد الدويسات، مرجع سابق، ص ص ١٥٤-١٥٥.
[٥١] رائد محمود محمد الدويسات، مرجع سابق، ص ١٧٣.
[52] Jalel Harchaoui, **"Why Turkey Intervened in Libya?"**, Foreign Policy Research Institute, 2020, P.25.